

الاخوة لعدم النقص وهو كونه دارم محمد منه ولا ينافي وجوب الصلة بالنفقة
 وجوب الصلة بطريق الامتناع فان قلت بحرى القصاص بينهما وقيل شهاده اعدا
 للاخر فلا ينافي ان يعق بالملك كما في ابن العم قلت القصاص بحرى على الابن ايضا
 اذا قتل اباه ومع هذا يعق بالملك وعلة منع الشهادة هي التهمة وهي موجودة
 في الابن دون الاخ وعلة العتق صلة الدم وهي موجودة فيهما جميعا والجراس
 عن احتياج ماك فنقول بحمل قوله عليه السلام فيشهره فيعتقه ما قاله ويحمل
 فيشهره فيعتقه بشرائه يحمل على الثاني توفيقا بين الحديثين ولا سلم ان المكاتب اذا
 اشترى اخاه لم يكاتب عليه بل يكاتب على يده اليوسف وقد وهو يعاين عن
 ابى حنيفة رضي الله عنه وليس سلمنا انه لا يكاتب عليه على ما ههنا هو الرواية
 عن ابى حنيفة فنقول المكاتب ملك حقيقة لانه عبد باق عليه درهم لكن الحق
 بالملك فاهو المدة ومن الكتابة وحرية الاخ ليست مقصوده بخلاف حره الولد
 والوالدين لانها مقصودة لانهم في معنى نفسه لثبوت الجزية فان قلت بوجوبها
 سوال وهو ان يقال لم لا يحوزان برجع الصير من قوله عليه السلام فهو حصر الى قوله
 من ملكك الى الذي حكمه كان قوله عليه السلام من دخل دار ابى سفيان فهو مني قلت
 بل يلزم ذلك الا ترى ان قوله تعالى من تصدق فهو كانه له الصير راجع الى
 المتصدق بل الى من نلما لم يلزم ذلك حال الصير الى الذي حكمه لانه اذا حمل الى من لا يملك
 للكلام فابده لان حره من ملك ثابته قبل ان يملك دارم فيلغو كلامه حمله في
 الذي حكمه بحقيقته للفايدة الجديدة **قوله** قرابة حرة اي مؤلفة **قوله**
 ولا اذا او غير مضموم على البدل من قوله كل قرابة **قوله** في عينه اي غير الولد
 وقرابة الوالد القرابة بين الولد والوالدين **قوله** والاخوة وما يقامها
 من قرابة العمومة والحوالة اذ في درجة من قرابة الوالد بالقياس والذالة

ملك

قرابة الوالد
 قرابة العمومة
 قرابة الحرة
 قرابة حرة
 قرابة حرة
 قرابة حرة

استنع لعدم المساواة وجوابه لان سلم عدم المساواة بل المساواة موجودة لان كلاهما
 قرابة متباينة بالحرمية وليس سلمنا عدم المساواة لكن لان سلم شرط المساواة في
 الرولة ولهذا لم يشترط المساواة بين لنا فيرث والقتل **قوله** ولم تمتع فيه
 اذ لم تمتع التكاثر في الولاد يعني اذا ملك المكاتب اباه او ابنته يتكاثر بخلاف الاخ
 فانها لا يتكاثر **قوله** وهذا هو المؤثر في الاصل اي ملك القريب هو المؤثر
 في ايجاب العتق في الاصل يعني في قرابت الولاد **قوله** لانها هي التي تقرض وصلها
 اذ ان القرابة المؤثرة في الحرمة **قوله** حتى وجبت النفقة لا يقال هذا مقول
 لانه لا نفقة في غير الولاد على مذهب الشافعي فكيف استدلك بوجوب النفقة لانما نقل
 وجوب النفقة ثبت بقوله تعالى وعلى الوارث مثل ذلك فصار كانه ثبت اجماعا
 فلم يفتقر الى انكار اخم **قوله** ولا فرق منها اذا كان المالك مسلما او كافرا في دار
 الاسلام وكذا لا فرق اذا كان حلفا مسلما او كافرا في دار الاسلام وهو صلة الرحم وانما
 تيد بقوله في دار الاسلام لان الحرث اذا ملك قريبا في دار الحرب لم يعق عليه وبه
 صرح في فتاوى الولوالجي لانه بل امتناع لا يعق فلذا بالملك ولهذا نص احكام في الكافي
 ان يعق الحرث في دار الحرب باهل وكذا تيد بوجوب ولم يذكروا الخلاف وقال في المختلف
 الحرث اذا اعتق عبده الحرث في دار الحرب وخلاه عتق عندي يوسف وولاه له وقال
 لا ولا له لان يعق بالتخلية لا بالاعتاق كما لم ينع ثم قال المسلم اذا دخل دار الحرب
 فاشترى عبدا حرييا فاعتقه ثمه القياس ان لا يعق بدون التخلية لانه في دار الحرب
 ولا يحرم عليه احكام الاسلام وفي الاستحسان يعق من غير تخلية لانه لم يقطع عنه
 احكام المسلمين ولا ولا له عند جما وهو القياس وقال ابو يوسف له الولد وهو
 الاستحسان وذكر قول محمد بن ابي يوسف في كتاب السير **قوله** ومن يحرم
 مجراه اي يحرم الاخ كالعالم والحال **قوله** والافتراض عند العدة اي افتراض